الأمم المتحدة

E/2010/15/Add.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 June 2010
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه – ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

إضافة

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو توجيه انتباهه إليها

موجز

تتضمن الإضافة الحالية لتقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما القرارات والمقررات المعتمدة في الدورات العادية للجان الإقليمية في النصف الأول من عام ٢٠١٠: فقد عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي الدورة الثالثة للاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ومؤتمر الاتحاد الأفريقي

* E/2010/100.

060710 230610 10-40313 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

لوزراء الاقتصاد والمال في ليلونغوه، ملاوي، يومي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠؛ وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دورتها السادسة والستين في إنشيون، جمهورية كوريا، في الفترة من ١٣ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠؛ وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دورتها السادسة والعشرين في بيروت في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠؛ وعقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دورتها الثالثة والثلاثين في برازيليا في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ويمكن الاطلاع على النصوص الكاملة للقرارات في الموقع الشبكي: http://www.un.org/regionalcommissions/sessions.html.

المحتويات

الصفحة

أولا – المسائل التي تتطلب من المجلس البت فيها ٤

ألف – اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ٤

باء – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٤

ثانيا – المسائل التي تم توجيه اهتمام المجلس إليها ١٧

ألف – اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ١٧

باء – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٢٢

جيم – اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ٢٧

دال – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٣٠

أولا – المسائل التي تتطلب من المجلس البت فيها

ألف – اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١ – في الدورة الثالثة والثلاثين، المعقودة في برازيليا في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أوصت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المجلس بأن يعتمد مشروع القرار التالي:

مكان انعقاد الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يضع في اعتباره الفقرة ١٥ من اختصاصات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمادتين ١ و ٢ من نظامها الداخلي،

وإذ يأخذ في الاعتبار دعوة حكومة السلفادور لاستضافة الدورة الرابعة والثلاثين للجنة،

١ – **يعرب** عن امتنانه لحكومة السلفادور على دعوتها الكريمة؛

٢ – **يحيط علما** بأن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد قبلت هذه الدعوة بسرور؛

٣ – **يؤيد** قرار اللجنة عقد دورتها الرابعة والثلاثين في السلفادور في النصف الأول من عام ٢٠١٢.

باء – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢ – وافقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في دورتها السادسة والعشرين، التي عقدت في بيروت، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠، على مشروع القرار التالي لرفعه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي كي يعتمده.

رفع قسم القضايا الناشئة والقضايا المتصلة بالنزاعات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى مستوى شعبة وإنشاء لجنة حكومية في اللجنة معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في حالات النزاع[(١)]

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علما باعتماد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها السادسة والعشرين التي عقدت في بيروت في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠، القرار المتعلق برفع القسم المعني بالقضايا الناشئة والقضايا المتصلة بالنزاعات إلى مستوى شعبة وإنشاء لجنة حكومية معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في حالات النزاع،

١ - **يؤيد** القرار المتعلق برفع القسم المعني بالقضايا الناشئة والقضايا المتصلة بالنزاعات إلى مستوى شعبة وإنشاء لجنة حكومية معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في حالات النزاع تابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بصيغته الواردة في المرفق الأول لهذا القرار.

المرفق الأول

رفع قسم القضايا الناشئة والقضايا المتصلة بالنزاعات إلى مستوى شعبة وإنشاء لجنة حكومية معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في حالات النزاع

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تدرك انعكاسات الأزمات المتلاحقة في المنطقة، ولا سيما الاحتلال وآثاره السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء، وأهمية معالجة هذه الآثار، واعتماد نهج يراعي حقائق المنطقة عند حل مشاكل التنمية،

وإذ تؤكد على ضرورة استمرار جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع الظروف، وخاصة في ظروف الأزمات والاحتلال، حيث تشكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية أداة أساسية لبناء السلام،

وإذ تسترشد بنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٢)] التي تؤكد على تلازم التنمية وحقوق الإنسان والسلام، حيث لا يمكن تحقيق عنصر دون العنصرين الآخرين،

---

(١) ستقدم الأمانة بيانا بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل النظر في مشروع القرار هذا.

(٢) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

وإذ تسترشد أيضاً بتقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرةً انتهاء النزاع[٣]، حيث يطلب فيه تعزيز قدرات اللجان الإقليمية على إدارة الأزمات، وتعزيز القدرات الإقليمية لبناء السلام وخلق فرص العمل، وبناء قدرات القطاع العام ومؤسساته،

وإذ تذكر بقراري اللجنة ٢٨٢ (د-٢٥) المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ ، و ٢٧١ (د-٢٤) المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦ بشأن التخفيف من آثار النزاع والاحتلال وعدم الاستقرار على التنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وتعزيز دور اللجنة في هذا المجال،

وإذ تشير إلى التوصية الصادرة عن اللجنة الفنية[٤] في اجتماعها الثالث بشأن إنشاء لجنة حكومية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تُعنى بالقضايا الناشئة والتنمية في حالات النزاع، وإلى نتائج المشاورات بين الأمانة والبلدان الأعضاء المشاركة في الفريق العامل المكلف بدراسة هذه القضية،

وإذ تشير أيضاً إلى جهود بناء السلام التي تبذلها اللجنة من خلال برامجها الهادفة إلى التخفيف من آثار الأزمات والاحتلال على التنمية، وبناء قدرات البلدان الأعضاء على مواجهة التحديات الناجمة عن النزاع والقضايا الناشئة وعدم الاستقرار،

١ - **تعلن** التزامها بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ودعمها لجهود الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية الرامية إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على أساس قرارات الأمم المتحدة، وإدانتها للممارسات الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك تغيير الواقع الديمغرافي في مدينة القدس المحتلة وفرض الحصار على غزة، وبناء جدار الضم والتوسع على الأرض الفلسطينية، وعرقلة جهود التنمية وبناء المؤسسات الفلسطينية؛

٢ - **تدعو** البلدان الأعضاء إلى:

(أ) متابعة السعي إلى إحلال السلام والاستقرار في المنطقة ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في إطار برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(ب) تعزيز جهود التنمية، خاصة في البلدان التي تعاني من النزاعات والاحتلال، بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

---

(٣) A/63/881-S/2009/304.

(٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير اللجنة الفنية عن اجتماعها الثالث، بيروت، ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (E/ESCWA/2009/TC.3/6).

(ج) تعزيز جهود بناء القدرات المؤسسية للقطاع العام نظراً إلى ما تسهم به هذه الجهود في معالجة القضايا الناشئة والنزاعات، وتطوير التعاون والتنسيق الإقليميين في هذا المجال؛

(د) تكثيف الجهود الرامية إلى رصد المصادر المحتملة للنزاعات وتحليلها، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لمعالجتها؛

(هـ) وضع سياسات وبرامج واستراتيجيات على المستويين الوطني والإقليمي بهدف معالجة تداعيات النزاعات وعدم الاستقرار في البلدان الأعضاء، ومنع نشوب النزاعات المحتملة ومعالجة جذور الأزمات وعدم الاستقرار؛

(و) المساهمة في حشد الموارد المالية والبشرية لدعم جهود التنمية في حالات عدم الاستقرار وتعزيز تأهب البلدان الأعضاء لمعالجة النزاعات المحتملة في المستقبل؛

٣ - **تقرر** إنشاء لجنة معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في حالات النزاع تضمّ ممثلي البلدان الأعضاء على أن يتم تحديد مهامها وصلاحياتها بعد إجراء المزيد من المشاورات مع البلدان الأعضاء؛

٤ - **تطلب** إلى الأمانة:

(أ) تقديم الدعم اللازم إلى برنامج اللجنة الفرعي ٧ على شكل موارد مالية وبشرية ورفع القسم المسؤول عن تنفيذه إلى مستوى شعبة أسوة بباقي البرامج الفرعية للجنة، وذلك بهدف تلبية احتياجات البلدان الأعضاء وتكثيف أنشطته في المجالات التالية:

'١' **القضايا الناشئة**: رصد وتحليل القضايا الناشئة وتقديم توصيات ومقترحات وبرامج عملية لمعالجتها؛

'٢' **التنمية في حالات الأزمات وعدم الاستقرار**: تصميم وتنفيذ برامج ومشاريع وأنشطة للحد من تداعيات وعدم الاستقرار والمساهمة في بناء السلام؛

'٣' **التنمية في أقل البلدان نمواً**: تحديد الاحتياجات المؤسسية وتلبيتها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

'٤' **تنمية مؤسسات القطاع العام**: تصميم وتنفيذ مشاريع وبرامج لتطوير المؤسسات في البلدان الأعضاء في جميع مجالات التخطيط والإدارة بهدف تمكينها من مواجهة الأزمات والتحديات الحالية والمحتملة في المستقبل؛

(ب) تقديم الدعم التنظيمي والتقني للجنة بشأن القضايا الناشئة والتنمية في حالات النزاع؛

(ج) تشجيع مشاركة اللجنة والبلدان الأعضاء بفعالية في المناسبات والمحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بالنزاعات والقضايا الناشئة؛

(د) تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية في مجال بناء السلام والتنمية في حالات النزاع، وبناء القدرات المؤسسية للبلدان الأعضاء وتصميم البرامج والسياسات عملاً بالتوصيات الدولية المتعلقة بالتنمية في حالات النزاع؛

٥ - **تطلب** إلى الأمينة التنفيذية أن تتابع تنفيذ هذا القرار وأن تقدّم إلى اللجنة في دورتها السابعة والعشرين تقريراً عن التقدّم المحرز في هذا الصدد.

رفع مركز شؤون المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى مستوى شعبة ومتابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين في البلدان العربية بعد مرور خمس عشرة سنة: بيجين + ١٥[٥]

٣ - وافقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها السادسة والعشرين، التي عقدت في بيروت، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠، على مشروع القرار التالي لرفعه إلى المجلس كي يعتمده.

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علما بإصدار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها السادسة والعشرين التي عقدت في بيروت في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠، القرار المتعلق برفع مركز شؤون المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى مستوى شعبة ومتابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين في البلدان العربية بعد مرور خمسة عشر عاما: بيجين + ١٥،

١ - **يؤيد** قرار رفع مركز شؤون المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى مستوى شعبة ومتابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين في البلدان العربية بعد مرور خمس عشرة سنة: بيجين + ١٥، بالصيغة الواردة في المرفق الأول لهذا القرار.

(٥) ستقدم الأمانة بيانا بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل النظر في مشروع القرار هذا.

المرفق

رفع مركز شؤون المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إلى مستوى شعبة ومتابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين في البلدان العربية بعد خمس عشرة سنة: بيجين + ١٥

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى إعلان ومنهاج عمل بيجين[٦]، وإلى نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والسلام في القرن الحادي والعشرين''[٧]، وإلى إعلان لجنة وضع المرأة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة[٨]، وإلى قرارات المؤتمر الإقليمي العربي بعد عشر سنوات في مؤتمر بيجين: نداء من أجل السلام[٩]،

وإذ تشير أيضا إلى الأهداف الإنمائية للألفية[١٠]، ولا سيما الهدف ٣ المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإلى أهميته بالنسبة لمكافحة الفقر وتنشيط التنمية المستدامة،

وإذ تسترشد باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[١١]، وإذ تؤكد مجددا قراري الجمعية العامة ٢١٨/٦٢ المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ و ٢٣٠/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ المتعلقين بالاتفاقية، وجميع القرارات الدولية ذات الصلة،

وإذ تشير إلى أن لجنة وضع المرأة أكدت مجددا على إعلان ومنهاج عمل بيجين، الذي شدد على أهمية الدور الذي تضطلع به لجان الأمم المتحدة الإقليمية في التنسيق بين البلدان الأعضاء من أجل مواءمة المواقف وتمكين الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة من الإسهام بفعالية في الدفع بعجلة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وجميع أنشطة المتابعة ذات الصلة،

---

(٦) الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (A/CONF.177/20/Rev.1)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٧) قرار الجمعية العامة دإ-٢/٢٣، المرفق، والقرار دإ-٢/٢٣، المرفق.

(٨) الأمم المتحدة، تقرير لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والأربعين، نيويورك، ٢٨ شباط/فبراير - ١١ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ (E/2005/27-E/CN.6/2005/11)، الفصل الأول.

(٩) الإسكوا، تقرير المؤتمر الإقليمي العربي بعد عشر سنوات من مؤتمر بيجين: نداء من أجل السلام، بيروت، ٨-١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (E/ESCWA/WOM/2004/IG.1/6)، الفصل الأول.

(١٠) انظر: www.un.org/millenniumgoals.

(١١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٤٠ (د-٢٢) المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بشأن إنشاء لجنة معنية بالمرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومركز للمرأة فيها يتولى مهام أمانة اللجنة المعنية بالمرأة،

وإذ تلاحظ الجهود الدولية والأسس التي وضعتها الجمعية العامة في قرارها ٣١١/٦٣ المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، الذي دعت فيه الجمعية إلى تعزيز الترتيبات المؤسسية دعما للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية بالنهوض بالمرأة، مع مراعاة الأثر المتوقع لهذا القرار على دور وولايات مراكز وشُعَب النهوض بالمرأة في اللجان الإقليمية،

وإذ تأخذ في الاعتبار التوصية التي قدمتها اللجنة المعنية بالمرأة في دورتها الثالثة، المعقودة في أبو ظبي من ١٤ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، التي طلبت فيها إل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاضطلاع بدور مركزي في زيادة التعاون، والتكامل وتبادل الخبرات فيما بين البلدان الأعضاء وتوفير الدعم من أجل بناء القدرات المؤسسية والبشرية للأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة، بالتعاون والتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المرأة العربية، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحث،

وإذ تلاحظ الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من أجل تمكين المرأة من خلال بناء قدرات الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة على إدماج المرأة في السياسات الوطنية وتنفيذ الاتفاقيات الدولية والقرارات الدولية الأخرى ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،

١ - **تهيب** بالبلدان الأعضاء اعتماد القرار المتعلق بمتابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين في البلدان العربية بعد خمس عشرة سنة: بيجين + ١٥، الذي اتخذته اللجنة المعنية بالمرأة في دورتها الرابعة المعقودة في بيروت من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ونتائج الدورة الرابعة والخمسين للجنة وضع المرأة[١٢]؛

(١٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٠، الملحق رقم ٢٧ (E/2010/27-E/CN.6/2010/15).

٢ - **تطلب** إلى البلدان الأعضاء اعتماد التوصية التي قدمتها اللجنة المعنية بالمرأة في دورتها الرابعة بشأن دعم مركز المرأة بموارد بشرية إضافية من أجل رفعه إلى مستوى شعبة، أسوة بشعب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأخرى، بهدف زيادة جهوده في مساعدة البلدان الأعضاء في مجال تمكين المرأة؛

٣ - **تطلب** إلى الأمانة إتمام الإجراءات الإدارية المتصلة برفع مركز المرأة إلى مستوى شعبة؛

٤ - **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة والعشرين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

إنشاء مركز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للتكنولوجيا

٤ - وافقت اللجنة في دورتها السادسة والعشرين المعقودة في بيروت من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠ على مشروع القرار التالي ليعتمده المجلس.

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يلاحظ إصدار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها السادسة والعشرين المعقودة في بيروت من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠، قرار إنشاء مركز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للتكنولوجيا والنظام الأساسي للمركز بصيغته المرفقة بالقرار المذكور،

١ - **يؤيد** قرار إنشاء مركز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للتكنولوجيا والنظام الأساسي للمركز على النحو الوارد في المرفقين الأول والثاني لهذا القرار؛

المرفق الأول

إنشاء مركز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للتكنولوجيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[١٣]، وإلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٤/٦٨ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وإعلان الألفية[١٤]، اللذين اعتبرا نشر العلم والتكنولوجيا أحد أولويات الأمم المتحدة،

(١٣) قرار الجمعية العامة ٦٠/١.

وإذ تشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الذي اعتمد وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب[١٥]، التي شددت على ضرورة تعزيز إمكانية الحصول على التكنولوجيا ونقلها، بطرق منها تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٨٤ (د-٢٥) المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، الذي وافقت فيه على إنشاء مركز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للتكنولوجيا من أجل التنمية،

وإذ تعرب عن تقديرها للأردن لعرضه استضافة المركز، وإذ تلاحظ أن موارد المركز ينبغي أن تأتي من المصادر التالية:

(أ) دعم البلد المضيف؛

(ب) دعم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛

(ج) إيرادات المركز لقاء الخدمات التي يقدمها إلى المنتفعين؛

(د) أية مصادر تمويل أخرى يوافق عليها مجلس الإدارة.

١ - **تعتمد**، وفقا لهذا القرار، النظام الأساسي لمركز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للتكنولوجيا باعتباره قاعدة عملياته؛

٢ - **تطلب** إلى الأمين التنفيذي اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإنشاء المركز فورا، بما في ذلك إبرام اتفاق مقر بين البلد المضيف والأمم المتحدة؛

٣ - **تطلب أيضا** إلى الأمين التنفيذي إنشاء أول مجلس إدارة تأسيسي عن طريق التماس الترشيحات من البلدان الأعضاء؛

٤ - **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يقدم تقريرا إلى اللجنة في دورتها السابعة والعشرين عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك مرحلة التشغيل الأولية للمركز، وإنجازات اللجنة في هذا الصدد.

---

(١٤) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(١٥) قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٦٤.

المرفق الثاني

مشروع النظام الأساسي لمركز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للتكنولوجيا

إنشاء المركز

١ - ينشأ مركز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للتكنولوجيا وفقا للأحكام والشروط التالية.

رسالة المركز

٢ - تتمثل رسالة المركز في مساعدة أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمنظمات العامة والخاصة على اكتساب الأدوات والقدرات اللازمة للتعجيل بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية من أجل تحقيق التكافؤ التكنولوجي مع الدول والمناطق الأخرى في العالم، والإسهام في تحويل اقتصادات البلدان الأعضاء إلى اقتصادات تقوم على المعارف العلمية والتكنولوجية.

الأهداف

٣ - تتمثل أهداف المركز في مساعدة أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من خلال تعزيز قدراتها على وضع نظم وطنية وإدارتها؛ وتطوير التكنولوجيا ونقلها وتكييفها وتطبيقها؛ وتحديد التكنولوجيا المناسبة للمنطقة وتيسير تطويرها وتحسين الإطار القانوني والتجاري لنقل التكنولوجيا. ويهدف المركز أيضا إلى تحسين مضمون المعارف التكنولوجية والعلمية للقطاعات الاقتصادية الكبرى في البلدان الأعضاء.

الوظائف

٤ - ينجز المركز الأهداف المذكورة أعلاه عن طريق أداء الوظائف التالية:

(أ) إجراء البحوث وتحليل الاتجاهات والظروف والفرص؛

(ب) تقديم الخدمات الاستشارية؛

(ج) نشر المعلومات وتشجيع الممارسات الجيدة؛

(د) إقامة شراكات وغيرها من الشبكات مع المنظمات الإقليمية والدولية وأصحاب المصلحة الرئيسيين؛

(هـ) تدريب الموظفين الوطنيين، ولا سيما العلماء ومحللو السياسات؛

(و) تقييم المستوى العلمي والتكنولوجي ومضمون قطاعات الإنتاج والخدمات وقياس مؤشرات الأداء لتلك القطاعات في عملية توطين المعارف العلمية والتكنولوجية.

الوضع والتنظيم

٥ - للمركز مجلس إدارة (يشار إليه فيما يلي بكلمة ''المجلس'') ومدير تنفيذي وموظفون ولجنة تقنية.

٦ - يتخذ المركز من عمان في الأردن مقرا له. ويبرَم اتفاق البلد المضيف بين حكومة الأردن والأمم المتحدة.

٧ - تتسق أنشطة المركز مع القرارات والمقررات ذات الصلة التي تتخذها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة. ويخضع المركز لأنظمة الأمم المتحدة وقواعدها المالية وللنظامين الإداري والأساسي لموظفيها وللتعليمات والمنشورات الإدارية المنطبقة.

مجلس الإدارة

٨ - للمركز مجلس إدارة مؤلف من ممثل دائم تعيّنه حكومة الأردن، ومما لا يقل عن ستة ممثلين إضافيين يرشحهم الأعضاء الآخرون في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وتنتخبهم اللجنة. ويُنتخب الممثلون الذي تنتخبهم اللجنة، لفترة ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخابهم مرة واحدة فقط. وإذا ما تعذر على أحد الممثلين إكمال فترته، تملأ حكومة ذلك الممثل مقعده الشاغر. ويحضر الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أو ممثله جلسات المجلس من دون أن يكون له الحق في التصويت.

٩ - وخلال فترة الإنشاء التي تستغرق سنتين يشكَّل مجلس إدارة يضم ممثلين عن جميع البلدان الأعضاء التي ترغب في ذلك.

١٠ - يعمل المدير التنفيذي للمركز أمينا لمجلس الإدارة ويحتفظ، بصفته هذه، بمحاضر الجلسات وتعميمها على أعضاء المجلس.

١١ - يُدعى إلى حضور جلسات المجلس الممثلون من (أ) أية دولة عضو في الأمم المتحدة، (ب) هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالات ذات الصلة، (ج) والمنظمات الأخرى التي يراها المجلس مناسبة، فضلا عن دعوة خبراء في ميادين يهتم بها المجلس، وفق تقديره، لحضور اجتماعات المجلس.

١٢ - يجتمع المجلس مرة واحدة في العام على الأقل ويعتمد نظامه الداخلي. ويدعو الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى عقد دورات المجلس، ويجوز له اقتراح عقد دورات استثنائية للمجلس بمبادرة خاصة منه، ويدعو إلى عقد هذه الدورات الاستثنائية بناء على طلب أغلبية أعضاء المجلس.

١٣ - النصاب القانوني لانعقاد جلسات المجلس يكون بأغلبية أعضائه.

١٤ - لكل عضو في المجلس صوت واحد. ويصدر المجلس قراراته وتوصياته بتوافق الآراء أو إذا تعذّر ذلك، بأغلبية أعضائه الحاضرين الذين أدلوا بأصواتهم. ولأغراض هذه القواعد، تعني عبارة ''أعضائه الحاضرين الذين أدلوا بأصواتهم'' الأعضاء الذين يدلون بأصوات مؤيدة أو معارضة. ويُعتبر الأعضاء الذين يمتنعون عن التصويت بحكم الأعضاء الذين لم يصوتوا.

١٥ - ينتخب المجلس، في كل دورة من دوراته العادية، رئيسا ونائبا للرئيس. ويشغل الرئيس ونائب الرئيس منصبيهما حتى موعد انعقاد الدورة العادية التالية للمجلس. ويتولى الرئيس، أو نائبه في حال غيابه، رئاسة جلسات المجلس. وإذا ما تعذر على الرئيس القيام بمهام منصبه طوال الدورة الكاملة التي انتخب لها، يعمل نائب الرئيس رئيسا لما تبقى من تلك الدورة.

١٦ - يستعرض المجلس الحالة الإدارية والمالية للمركز وتنفيذ برنامج عمله. ويقدم الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى اللجنة في دورتها العادية تقريرا سنويا بالصيغة التي اعتمدها المجلس.

المدير التنفيذي والموظفون

١٧ - يكون للمركز مدير تنفيذي وموظفون إضافيون يعينهم الأمين العام وفقا لأنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وتعليماتها الإدارية. ويكون للمدير التنفيذي والموظفين الإضافيين نفس وضع موظفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

١٨ - يكون المدير التنفيذي مسؤولا أمام الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن إدارة المركز وتنفيذ برنامج عمله.

اللجنة التقنية

١٩ - يكون للمركز لجنة تقنية مؤلفة من خبراء من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ويعين المدير التنفيذي أعضاء اللجنة التقنية بالتشاور مع الأمين التنفيذي للجنة.

٢٠ - تتولى اللجنة التقنية مسؤولية إسداء المشورة إلى المدير التنفيذي بشأن صياغة برنامج العمل والمسائل التقنية الأخرى المتعلقة بعمليات المركز.

٢١ - تقدَّم تقارير جلسات اللجنة التقنية وملاحظات المدير التنفيذي عليها إلى المجلس في دورته التالية.

٢٢ - يُنتخَب الرئيس في كل اجتماع للجنة التقنية بأغلبية أصوات أعضاء اللجنة التقنية الحاضرين الذي أدلوا بأصواتهم.

موارد المركز

٢٣ - يُموَّل المركز من المصادر التالية:

(أ) دعم البلد المضيف؛

(ب) دعم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛

(ج) إيرادات المركز لقاء الخدمات التي يقدمها إلى المنتفعين؛

(د) أية مصادر تمويل أخرى يوافق عليها مجلس الإدارة.

٢٤ - وسيسعى المركز جاهدا إلى حشد ما يكفي من موارد لدعم أنشطته إضافة إلى الموارد التي ترده من البلد المضيف وفقا للاتفاق الموقع بين البلد المضيف والأمم المتحدة.

٢٥ - تتعهد الأمم المتحدة صناديق استئمانية منفصلة للتبرعات المتعلقة بمشاريع التعاون التقني والتبرعات الخاصة الأخرى المتعلقة بأنشطة المركز.

٢٦ - تدار الموارد المالية للمركز وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

التعديلات

٢٧ - تعتمد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التعديلات المدخلة على هذا النظام الأساسي.

٢٨ - في حالة نشوء أية مسألة إجرائية غير مشمولة بهذا النظام الأساسي أو النظام الداخلي اللذين اعتمدها مجلس الإدارة، يطبَّق عليها الجزء ذو الصلة من اختصاصات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونظامها الداخلي.

بدء النفاذ

٢٩ - يبدأ نفاذ هذا النظام الأساسي في تاريخ اعتماد اللجنة له.

ثانيا – المسائل التي تم توجيه اهتمام المجلس إليها

ألف – اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٥ – في الدورة الثالثة للاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمال المعقودة في ليلونغوي، ملاوي، في ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠، أقرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بيانا وزاريا وعددا من القرارات التي تعرض على المجلس أدناه.

موجز البيان الوزاري، ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠، ليلونغوي، ملاوي

٦ – سلّم وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة بأن موضوع المؤتمر المشترك الثالث، وهو ''تعزيز النمو المستدام على مستوى عال للحد من البطالة والفقر''، جاء في أوانه وكان موضوعا مناسبا على حد سواء. وأشار الوزراء إلى تفاوت التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا بعد مضي ١٠ سنوات على اعتماد إعلان الألفية. وأقروا بأن القارة لن تتمكن من تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ من دون اتخاذ مواقف قوية في مجال السياسات العامة، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي والحد من البطالة.

٧ – وأشار الوزراء إلى أهمية التخطيط الإنمائي وضرورة أن تقوم بلدانهم باعتماد وتنفيذ خطط متماسكة وواضحة المعالم لتعزيز التحول الاقتصادي وتدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، أشاد الوزراء بالجهود الجديرة بالثناء التي تبذل لإعادة تنظيم المعهد الأفريقي للتخطيط الاقتصادي بوصفه مؤسسة عليا لتنمية القدرات الأفريقية في مجالي الإدارة الاقتصادية وتخطيط التنمية، وطلبوا من المعهد مواصلة تقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية من أجل تعزيز القدرات في مجال التخطيط الإنمائي.

تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا

٨ – شجع الوزراء الدول الأعضاء على تعميم برنامج الحد الأدنى للتكامل في برامج التنمية الوطنية الخاصة ببلدانهم، وفي هذا الصدد، دعوا الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وشركاء التنمية إلى توسيع نطاق ما يقدمونه من دعم لتنفيذ برنامج الحد الأدنى للتكامل وإدماج صكوك التكامل الإقليمي محليا في الأطر الوطنية القانونية والتنظيمية والمتعلقة بالسياسات. وشجعوا كذلك الدول الأعضاء على مواصلة دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي في مجال نشر التقرير المعنون ''تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا''، الذي يتضمن تحليلا شاملا وتقييما

للتقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في القارة. وأثنى الوزراء على أعمال المركز الأفريقي للسياسات التجارية التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ودعوا الدول الأعضاء إلى استغلال الفرص التي يوفرها المركز في أعمالهم التحضيرية المتعلقة بالمفاوضات التجارية الدولية وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، ودعوا الدول الأعضاء وشركاء التنمية إلى مواصلة تقديم الدعم لعمله بهدف تعزيز قدرته على دعم جدول أعمال التجارة في القارة. وحثوا أيضا الدول الأعضاء على إيلاء الأولية للاستثمارات في البنية التحتية وتوسيع نطاقها، بما في ذلك من خلال استخدام آليات تمويل مبتكرة وتوجيه التحويلات المالية وزيادة تعبئة الموارد المحلية وتسخير إمكانيات الشراكات بين القطاعين الخاص والعام.

استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا

٩ - دعا مؤتمر الوزراء البلدان الأفريقية إلى: تعزيز نظمها ومؤسساتها الإحصائية وتنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا؛ واستكشاف سبل مبتكرة لتعبئة الأموال لدعم البرامج والأنشطة المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية؛ وتقديم الدعم للحملة الرامية إلى تسريع الحد من الوفيات النفاسية في أفريقيا. ودعا شركاء التنمية إلى الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تمكين أفريقيا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المستهدف. ودعا المؤتمر المجموعة الأفريقية في مقر الأمم المتحدة إلى دعم وتعزيز الموقف الأفريقي المعتمد فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية خلال العملية التحضيرية للجلسة العامة رفيعة المستوى للجمعية العامة وخلال الجلسة نفسها، وطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، البدء في التفكير في فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

الاستعراض الإقليمي الأفريقي لتنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠

١٠ - رحب مؤتمر الوزراء بنتائج الاجتماع التحضيري الإقليمي لأفريقيا لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا التي اعتمدت في ٩ آذار/مارس ٢٠١٠ وأقر تلك النتائج. وطلب تجديد وتعزيز الشراكة العالمية من أجل تنمية أقل البلدان نموا، ودعا البلدان الأفريقية الأقل نموا إلى مواصلة مشاركتها الكاملة في العملية التحضيرية للمؤتمر. وطلب أيضا من شركاء التنمية تقديم تبرعات مالية للصندوق الاستئماني لأقل البلدان نموا لدعم مشاركة البلدان الأفريقية الأقل نموا في المؤتمر وأنشطته التحضيرية.

تغير المناخ والتنمية في أفريقيا

١١ - أعرب مؤتمر الوزراء عن تقديره للدعم الملحوظ الذي يقدمه شركاء التنمية لتنفيذ برنامج تهيئة المناخ من أجل التنمية في أفريقيا ومركز أفريقيا لسياسات المناخ التابع له، ودعاهم إلى مواصلة دعمهم لهذه المبادرات الرئيسية. وطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة العمل بشكل وثيق مع لجنة الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والمنظمات الأخرى في مجال تعزيز قدرة الدول الأعضاء ومنظماتها الحكومية الدولية لمعالجة القضايا ذات الصلة بالمناخ، بما في ذلك توفير الدعم التقني للبلدان الأفريقية في المفاوضات الجارية التي تهدف إلى إقامة نظام دولي جديد لتغير المناخ.

استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا وتنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاءات

١٢ - أشاد مؤتمر الوزراء بالبلدان التي وقّعت الميثاق الأفريقي للإحصاءات وصدّقت عليه ودعا البلدان التي لم تقم بذلك بعد إلى أن توقعه وتصدق عليه في أسرع وقت ممكن. واعتمد المؤتمر مشروع استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا، وكذلك ركيزتها الأولى وهي الاستراتيجية الأفريقية لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وأوصى بأن تقوم الجمعية العامة لرؤساء الدول والحكومات باعتمادهما في عام ٢٠١٠ تموز/يوليه. ودعا المؤتمر الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي وشركائها إلى دعم وتنفيذ هذه المبادرات ووضع الركائز الأخرى لاستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا.

تعزيز النمو المستدام على مستوى عال للحد من البطالة في أفريقيا

١٣ - أكد مؤتمر الوزراء مجددا أن الأزمات المالية والاقتصادية العالمية تشكل تحديات لنمو أفريقيا وتنميتها بما في ذلك تأثيرها الضار على العمالة والقضاء على الفقر. ودعا الدول الأفريقية إلى تعزيز دور السياسات المالية الرامية للتصدي للتقلبات الدورية التي تركز على توسيع البنية التحتية وتكوين رأس المال البشري والتنمية إضافة إلى توفير الخدمات الاجتماعية بوصفها آليات لإيجاد فرص العمل على المدى القصير.

١٤ - وشجع الوزراء الحكومات الأفريقية على وضع وتنفيذ استراتيجيات نمو فعالة مولدة للعمالة عن طريق تعميم فرص العمل واستهداف العمالة استنادا إلى بيانات دقيقة وفي أوانها عن العمالة يجري جمعها وتحليلها بصورة منتظمة، وطلبوا من شركاء أفريقيا في التنمية الوفاء بالتزاماتهم بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية واتخاذ تدابير لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية للبلدان الأفريقية في مجال تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات العامة والتدابير الموصى بها أعلاه.

الإطار الاستراتيجي المقترح للجنة الاقتصادية لأفريقيا/الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢

١٥ - أقر مؤتمر الوزراء الإطار الاستراتيجي المقترح/الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وخطة الأعمال للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢

تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة

١٦ - أثنى مؤتمر الوزراء على الأمين التنفيذي لإجرائه تقييما مستقلا للمكاتب دون الإقليمية بغية تقييم تنفيذ خطة العمل الشاملة التي قدمها الأمين العام بشأن تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية. وأقر توصيات التقييم الخارجي المستقل للمكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأكد مجددا على ضرورة أن تقوم المكاتب دون الإقليمية بتعزيز التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الذي تضطلع به. ودعا الجهات المانحة وشركاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى توفير موارد مالية كافية لتعزيز إنجاز البرامج من أجل تحقيق نتائج ملموسة في الميدان، وأثنى على الأمين العام للأمم المتحدة للجهود المبذولة لتعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

إعادة تنظيم المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

١٧ - أثنى مؤتمر الوزراء على مجلس إدارة المعهد والإدارة الجديدة لقيادتهما الناجحة لعملية إعادة التنظيم والوصول بها إلى نتيجة مرضية على أساس رؤية طويلة الأجل، وقد أقرها المؤتمر. وأقر الوزراء كذلك الطلب الذي تقدم به مجلس إدارة المعهد للحصول على زيادة كبيرة في المنحة السنوية التي تقدمها الأمم المتحدة له، ودعا المجموعة الأفريقية في مقر الأمم المتحدة إلى العمل لتحقيق هذه الغاية.

إنشاء المؤسسات المالية الأفريقية

١٨ - أثنى مؤتمر الوزراء على البلدين اللذين يستضيفان البنك المركزي الأفريقي (نيجيريا) وصندوق النقد الأفريقي (الكاميرون) للجهود المميزة التي يبذلانها في سبيل إنشاء وتشغيل اللجان التوجيهية المسؤولة عن الأعمال التحضيرية لإنشاء كلتا المؤسستين. ودعا مؤتمر الوزراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى الإسراع في توقيع البروتوكول والنظام

الأساسي لبنك الاستثمار الأفريقي والتصديق عليهما كي يتمكن من بدء عملياته بسرعة بوصفه مؤسسة للتمويل الإنمائي. وشجع مؤتمر الوزراء الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والمصارف المركزية الأفريقية على تقديم دعمها إلى اللجان التوجيهية المذكورة آنفا في أداء المهمة المناطة بها.

من أجل تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا

١٩ - كرر الوزراء التزامهم بتعزيز الاستثمار في الزراعة لتحقيق إمكانياتها، ولا سيما الإسراع في تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا وإعلان مابوتو لعام ٢٠٠٣؛ وأعربوا عن دعمهم الكامل لفكرة تمتع أفريقيا بالأمن الغذائي في غضون خمس سنوات، والتزامهم بتحقيقها من خلال دعم الاستراتيجيات والتدابير التي من شأنها توفير الحوافز، بما في ذلك الإعانات المالية الموجهة لصغار المزارعين وتدابير تحقيق الاستقرار في السوق، بالإضافة إلى تعميم الأمن الغذائي في جميع السياسات والبرامج القطاعية؛ وأعربوا أيضا عن إدراكهم لضرورة تسريع الإصلاح الزراعي في بلدانهم من أجل ضمان تكافؤ فرص الحصول على الأراضي وتحقيق أمن حيازتها، وخصوصا لصغار المالكين والنساء.

٢٠ - وأعربوا عن تأييدهم لتعزيز العمالة الكاملة واللائقة في القطاع الزراعي، بالاقتران مع وضع آليات تسعير متوازنة داخل سلاسل القيمة لضمان حصول المزارعين الأفارقة على حصة عادلة من السوق، بما في ذلك الحصول على أسعار عادلة لمنتجاتهم، ودعوا الدول الأفريقية وشركائها في التنمية إلى إيداع صكوك الالتزام اللازمة لدى البنك الأفريقي للتنمية لتفعيل آلية تمويل الأسمدة في أفريقيا بشكل سريع.

المبادرات الرامية إلى تنمية أفريقيا

٢١ - رحب الوزراء بالمبادرة المقترحة بعنوان ''استثمروا في أفريقيا'' وأحاطوا علما بها، وهي مبادرة من المقرر أن تدعو مصر إلى تنظيمها بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١١، وتهدف إلى جذب الاستثمارات، وخاصة لسد الثغرات في البنية التحتية في أفريقيا. ورحبوا أيضا بالمبادرات الأخرى المقترحة لمساعدة أفريقيا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز معدلات نمو مستدام مرتفعة وأحاطوا علما بها، وهي: مبادرة ''علموا أفريقيا'' التي تهدف إلى تقديم المساعدة في تحديث نظم التعليم في أفريقيا؛ ومبادرة ''دربوا أفريقيا'' التي تهدف إلى تعزيز نظم التعليم المهني وتقديم المساعدة في سد فجوة كبيرة بين العرض والطلب في أسواق العمل في أفريقيا؛ ومبادرة ''صوت أفريقيا'' الرامية إلى تقديم

المساعدة في زيادة نفوذ أفريقيا وزيادة تمثيلها في الهيئات والمحافل الدولية، وفي المجموعات القطرية الرئيسية، وفي تعزيز المصالح الأفريقية أثناء صياغة السياسات الاقتصادية العالمية.

باء – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٢٢ – في دورتها السادسة والستين المعقودة في إنشيون، جمهورية كوريا، من ١٣ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠، وافقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على عدد من القرارات التي تعرض على المجلس أدناه.

إعلان إنشيون

٢٣ – اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إعلان إنشيون الذي أشار فيه أعضاء اللجنة والأعضاء المنتسبون إليها، من بين أمور أخرى، ما يلي:

(أ) أحاطوا علما بالتقرير المعنون ”تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في حقبة عدم الاستقرار العالمي: التقرير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٩/١٠“[١٦]؛

(ب) شددوا على أهمية اتباع نهج شامل ينطلق من القاعدة ومتعدد القطاعات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى الحاجة إلى إقامة تعاون إقليمي أقوى؛

(ج) أحاطوا علما بأن الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة والتقلبات الشديدة في أسعار الوقود، وأزمة الغذاء وتغير المناخ قد شكلت تهديدا على التقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(د) أعربوا عن الاقتناع بأن النمو الأخضر هو أحد العناصر التي تخلق أوجه التآزر أثناء تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعن عزمهم على تعزيز جهودهم الرامية إلى تحقيق استراتيجيات النمو الأخضر واستحداث سياسات، وتشريعات وحوافز تشجع الشركات على السعي لتحقيق تخضير الأعمال التجارية القائمة، ولتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي عن طريق إقامة شراكات من أجل بناء القدرات، والمساعدة التقنية وتكرار أفضل الممارسات في مجال تعزيز النمو الأخضر؛

(هـ) ورحبوا بمبادرة الحكومة الإندونيسية، التي جاءت في حين وقتها، باستضافة الاجتماع الوزاري الخاص لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية في آسيا والمحيط الهادئ: الفترة السابقة لعام ٢٠١٥ المزمع عقده في جاكرتا في يومي ٣ و ٤ آب/أغسطس ٢٠١٠،

(١٦) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.11.F.10.

وطلبوا إلى الأمينة التنفيذية الإسهام بمدخلات وأن تقدم تقريرا عن نتائج الاجتماع الوزاري الخاص إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين بشأن تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

استعراض السنوات الخمس لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٤ - أشادت اللجنة بالأمينة التنفيذية على ما بذلته من أجل تسريع تنفيذ واستعراض استراتيجية موريشيوس؛ وأشادت بالدول الجزرية الصغيرة النامية وشركائها لجهودهم في عقد الحوار الرفيع المستوى بشأن استراتيجية موريشيوس في منطقة المحيط الهادئ، ودعت الأعضاء إلى دعم بيان نتائج اجتماع بورت فيلا؛ وطلبت إلى الأمينة التنفيذية ضمان أن تراعي أنشطة اللجنة الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ.

تنفيذ وثيقة دكا الختامية بشأن برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا

٢٥ - دعت اللجنة بلدان المنطقة والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية إلى النظر على وجه السرعة في تنفيذ ما يناسبها من التوصيات الواردة في وثيقة دكا الختامية[١٧].

٢٦ - وطلبت اللجنة إلى الأمينة التنفيذية مساعدة البلدان الأقل نموا في آسيا والمحيط الهادئ على تقديم وثيقة دكا الختامية بوصفها الإسهام الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن أقل البلدان نموا المزمع عقده في اسطنبول في عام ٢٠١٢، وأن يواصل مساعدة البلدان الأقل نموا في آسيا والمحيط الهادئ على تنفيذ توصيات وثيقة دكا الختامية.

تنفيذ إعلان بانكوك بشأن تطوير النقل في آسيا

٢٧ - أعربت اللجنة عن عزمها على دعم زيادة التكامل الاقتصادي الإقليمي بشكل فعال، وطلبت إلى الأمينة التنفيذية أن تواصل إيلاء الأولوية لتنفيذ إعلان بوسان بشأن تطوير النقل في آسيا والمحيط الهادئ[١٨] وبرنامج العمل الإقليمي لتطوير النقل في آسيا والمحيط الهادئ، المرحلة الأولى (٢٠٠٧-٢٠١١)[١٩].

---

(١٧) E/ESCAP/66/6.

(١٨) E/ESCAP/63/3، الفصل الخامس.

(١٩) قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٩/٦٣، المرفق.

تنفيذ إعلان جاكرتا بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تنمية البنية التحتية في آسيا والمحيط الهادئ

٢٨ - أكدت اللجنة مجددا التزاماتها بتنفيذ إعلان سيول بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تنمية البنية التحتية في آسيا والمحيط الهادئ[٢٠]؛ ودعت الأعضاء والأعضاء المنتسبين لاستعراض وتقييم شراكاتهم القائمة بين القطاعين العام والخاص، وأطر العمل القطاعية وغيرها من أطر السياسات وخطط العمل ذات الصلة من أجل تنمية البنية التحتية؛ وشجعت اللجنة الأعضاء والأعضاء المنتسبين على المشاركة الفعالة في مبادرات التعاون الإقليمية؛ وطلبت إلى الأمينة التنفيذية مساعدة الأعضاء والأعضاء المنتسبين على الوفاء بتنمية الهياكل الأساسية.

تحسين السلامة على الطرق في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٢٩ - شجعت اللجنة الأعضاء والأعضاء المنتسبين على تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥٥/٦٤ بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم؛ وأكدت مجددا أهمية التصدي للمسائل المتعلقة بالسلامة على الطرق؛ ودعت جميع الدول الأعضاء إلى وضع أهدافها الوطنية الخاصة بشأن الحد من الإصابات المرورية على الطرق لتحقيقها بحلول نهاية العقد والنظر في توفير التمويل الكافي والإضافي من أجل الأنشطة المتصلة بالعقد.

جدول أعمال المناطق الحضرية للمحيط الهادئ

٣٠ - طلبت اللجنة، من بين أمور أخرى، إلى الأمينة التنفيذية مواصلة دعم الأعضاء والأعضاء المنتسبين للمحيط الهادئ في تنفيذ جدول أعمال المناطق الحضرية للمحيط الهادئ وبرنامج العمل الإقليمي بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والشركاء في التنمية؛ ودعمهم في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال المناطق الحضرية للمحيط الهادئ؛ وعقد حلقة عمل دون إقليمية في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

استعراض مقترح إنشاء مركز لآسيا والمحيط الهادئ في جمهورية إيران الإسلامية للمعلومات والاتصالات وإدارة الكوارث بمساعدة تكنولوجيا الفضاء

٣١ - دعت اللجنة حكومة جمهورية إيران الإسلامية لتقديم معلومات تكميلية، وطلبت إلى الأمينة التنفيذية أن تقدم إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية مساعدة تقنية، إذا طلبتها، عند استعراض التفاصيل التنفيذية للمقترح.

---

(٢٠) قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٤/٦٤.

التنفيذ التام والفعال لمنهاج عمل بيجين ونتائجه الإقليمية والعالمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٣٢ - أكدت اللجنة من جديد على دورها الهام في دعم تنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وأهابت اللجنة بجميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين اتخاذ المزيد من الإجراءات لكفالة التنفيذ التام والفعال للالتزامات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وإعلان الألفية وإعلان بانكوك بشأن بيجين + ١٥[٢١]، وطلبت إلى الأمينة التنفيذية تعزيز دور اللجنة في دعم الأعضاء والأعضاء المنتسبين في تنفيذ منهاج عمل بيجين، فضلا عن نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، واتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في إعلان بانكوك بشأن بيجين + ١٥.

نداء العمل الإقليمي للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعالجته ورعاية ودعم المصابين به في آسيا والمحيط الهادئ

٣٣ - أهابت اللجنة بجميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين التعجيل بتنفيذ الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الستين[٢٢]، وطلبت إلى الأمينة التنفيذية دعم الأعضاء والأعضاء المنتسبين في تنفيذ الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وفي بلوغ غاية الأهداف الإنمائية للألفية.

الأعمال التحضيرية الإقليمية للاجتماع الحكومي الدولي رفيع المستوى بشأن الاستعراض الختامي لتنفيذ عقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص المعاقين، ٢٠٠٣-٢٠١٢

٣٤ - قررت اللجنة أن يُعقد الاجتماع الحكومي الدولي رفيع المستوى بشأن الاستعراض الختامي لتنفيذ عقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص المعاقين، ٢٠٠٣-٢٠١٢، في جمهورية كوريا في عام ٢٠١٢. وأهابت بجميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين وأصحاب المصلحة الرئيسيين الإسهام الفعال في العملية التحضيرية الممهدة للاجتماع الحكومي الدولي رفيع المستوى والمشاركة في الاجتماع؛ وطلبت إلى الأمينة التنفيذية تشجيع جميع أصحاب المصلحة على المشاركة في العملية التحضيرية الممهدة للاجتماع.

---

(٢١) E/ESCAP/66/14 و Corr.1، الفصل الأول.

(٢٢) القرار ٦٠/٢٦٢، المرفق.

مؤتمر السكان السادس لآسيا والمحيط الهادئ

٣٥ - أهابت اللجنة بالبلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الالتزام بالتنفيذ التام لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وطلبت إلى الأمينة التنفيذية عقد مؤتمر السكان السادس لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك في عام ٢٠١٢.

تعزيز التعاون الإقليمي في شمال ووسط آسيا

٣٦ - شجعت اللجنة الحكومات والوكالات المانحة، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على تعزيز التعاون مع بلدان منطقة وسط آسيا دون الإقليمية ومساعدتها فيما يتعلق ببرامجها الإنمائية لتمكينها من الاندماج بشكل فعال في الاقتصادات الإقليمية والعالمية. وطلبت إلى الأمينة التنفيذية كفالة تقديم الدعم التام للمجالات ذات الأولوية التي حددها الاجتماع الحكومي الدولي المخصص بشأن المكاتب دون الإقليمية الجديدة للجنة لشمال وشمال - شرق آسيا، وشمال ووسط آسيا، وجنوب وجنوب - غرب آسيا، وذلك من خلال الميزانية البرنامجية المقترحة للأمانة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وكفالة توفير موارد كافية لذلك الغرض.

استمرار مركز آسيا والمحيط الهادئ للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

٣٧ - أعربت اللجنة عن تقديرها لحكومة جمهورية كوريا لعرضها مواصلة تقديم الدعم المالي لمركز آسيا والمحيط الهادئ للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية ولتكون بمثابة البلد المضيف له. وقررت اللجنة أن يستمر المركز في العمل إلى ما بعد عام ٢٠١١ بوصفه هيئة فرعية للجنة، وطلبت إلى الأمينة التنفيذية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ القرار.

تعزيز مهمة التقييم التي تضطلع بها أمانة اللجنة

٣٨ - أشادت اللجنة بالأمينة التنفيذية لالتزامها بمواصلة تعزيز مهمة التقييم التي تضطلع بها الأمانة.

جيم – اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٩ – قامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في دورتها الثالثة والثلاثين التي عُقدت في برازيليا في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، باتخاذ عدد من القرارات، ويعرض فيما يلي بعضها على المجلس.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٤٠ – طلبت اللجنة إلى الأمانة، في جملة أمور، ما يلي: مواصلة تحليل بدائل جديدة لتوليد حجم الموارد اللازمة لتمويل تنمية بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ووضع مجموعة أكبر من المؤشرات لعكس خصوصيات كل بلد على حدة، ودعم الجهود الرامية إلى تحديد احتياجاتها الرئيسية بحيث لا يظل تصنيف هذه البلدان باعتبارها بلدانا ذات دخل متوسط يشكّل عائقا مسبقا لمشاركتها في برامج المساعدة الإنمائية الرسمية؛ والشروع في عملية تهدف إلى تعزيز قدرة المؤسسات المعنية بالتعاون الدولي في البلدان التي تطلب ذلك.

برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

٤١ – اعتمدت اللجنة برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، بما في ذلك إنشاء برنامج فرعي جديد بشأن تمويل التنمية. ورحّبت بأن يدرج في برنامج عمل اللجنة البرنامج الفرعي الجديد بشأن تمويل التنمية، الذي يركز على توسيع نطاق الفرص التي يتيحها البنيان المالي المحلي للبلدان، وتعزيز التكامل والتعاون المالي على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك الوصول إلى الأسواق المالية والمساعدة الإنمائية الرسمية، وبناء قدرة بلدان المنطقة على المشاركة في النقاش الدائر بشأن إصلاح البنيان المالي الدولي.

المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٤٢ – أعربت اللجنة عن ارتياحها لزيادة توطيد المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوصفه الهيئة الحكومية الدولية التي تتولى تنسيق الأنشطة الإحصائية الدولية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتشجع على تعزيز المكاتب الإحصائية الوطنية والنظم الإحصائية الوطنية؛ وأعربت عن رغبتها في أن تقوم حكومات المنطقة بزيادة التوعية بالحاجة إلى إنشاء نظم إحصائية وطنية مستقلة من الناحية التقنية ومحايدة وموضوعية، والقيام، تبعا لذلك، باتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الموارد اللازمة وتعزيز إطار قانوني ومؤسسي مناسب؛ ورحّبت بقرار المؤتمر المضي قدما في إعداد مشروع

مدونة الممارسات الإحصائية الجيدة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتكون بمثابة أداة لتحسين نوعية ومصداقية الإحصاءات الرسمية وتعزيز ثقة المجتمع في النظم الإحصائية الوطنية وما تصدره وتنشره من إحصاءات ومؤشرات.

قرار برازيليا

٤٣ - رحّبت اللجنة بالنهج الشامل إزاء التنمية الذي تتبعه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منذ إنشائها، كما ورد في الوثيقة المعنونة ''حان وقت المساواة: سد الثغرات وشق الطرق''[٢٣]. وأقرت بأهمية القضايا التي بحثتها الوثيقة وأيدت المضمون العام لما خلصت إليه من استنتاجات. ودعت الأمين التنفيذي إلى العمل على نشر الوثيقة على نطاق واسع والتشجيع على استعراضها في الأوساط الاقتصادية والأكاديمية والسياسية والتجارية والاجتماعية في المنطقة من أجل الاستمرار في تعزيز مزيد من التحليلات المقارنة المعمقة مع بلدان أخرى من خارج المنطقة.

جدول مؤتمرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢

٤٤ - أكدت اللجنة مجددا قرارها القاضي بالحفاظ على الهيكل الحكومي الدولي الحالي وخطة المؤتمرات الحالية، وأقرت الجدول الزمني لمؤتمرات اللجنة. وأكدت من جديد أهمية الاستمرار في تكليف اللجنة بمهمة تنظيم وعقد الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية للتحضير للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ومتابعتها، وطلبت إلى الأمينة التنفيذية أن تقدم إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية المقترحات اللازمة لكفالة تنفيذ الجدول الزمني للمؤتمرات كما تم إقراره.

دعم أعمال معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي

٤٥ - كررت اللجنة توصيتها الداعية إلى تعزيز قدرات المعهد باعتباره الهيئة المسؤولة عن التدريب في إطار منظومة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتوسيع نطاق الأنشطة التي يقوم بها في هذا المجال بالتعاون مع مقار اللجنة وشعبها دون الإقليمية والمؤسسات الدولية الأخرى. وطلبت إلى الأمينة التنفيذية مواصلة دعم عمله بالموارد البشرية والمالية.

---

(٢٣) LC/G.2432 (SES.33/3).

متابعة خطة عمل مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٤٦ - طلبت اللجنة إلى الأمانة أن تقدم الدعم إلى بلدان المنطقة لتحقيق أهداف خطة عمل مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق توفير التعاون التقني وإجراء الدراسات والتعاون في تنظيم الاجتماعات في حدود قدراتها واختصاصها. وطلبت أيضا إلى الأمانة أن تقدم الدعم التقني للمشرفين على الآلية الإقليمية لمتابعة تنفيذ خطة العمل؛ وتقديم الدعم التقني لتنظيم الاجتماع التحضيري للمؤتمر الوزاري الثالث بشأن مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المقرر عقده في مونتيفيديو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، والمؤتمر الوزاري المقبل بشأن مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المقرر عقده في ليما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

أنشطة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية والمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات ذات الصلة

٤٧ - طلبت اللجنة إلى الأمانة أن تواصل التعاون مع بلدان المنطقة في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات قممها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما، بما في ذلك نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وطلبت أيضاً إلى الأمانة أن تواصل تنسيق إعداد التقارير الإقليمية السنوية المشتركة بين الوكالات بشأن التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع والجوع في الأهداف الإنمائية للألفية، في إطار آلية التنسيق الإقليمي المنشأة عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٨/٤٦.

لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي

٤٨ - أحاطت اللجنة علما بتقرير الدورة الثالثة والثلاثين للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي والاجتماع الرابع عشر للجنة الرصد. ودعت الأمينة التنفيذية إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة التنفيذ الكامل للمقررات والقرارات الواردة في تقرير لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي والتوصيات الصادرة عن الاجتماع الرابع عشر للجنة الرصد.

اللجنة المخصصة المعنية بالسكان والتنمية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٤٩ - شددت اللجنة على أهمية النظر في قضايا السكان والتنمية في إطار مقترح اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الوارد في الوثيقة المعنونة ''حان وقت المساواة: سد الثغرات وشق الطرق''[٢٣]، وفي السياسات العامة الوطنية.

المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٥٠ - رحبت اللجنة بالتقدم المحرز منذ اعتماد توافق آراء كيتو في الدورة العاشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[٢٤]؛ ورحبت باستعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وهنأت الكيانات المعنية على إنشاء مرصد المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في إطار تنفيذ توافق آراء كيتو؛ وحثت على المشاركة النشطة في الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي سيعقد في برازيليا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠.

دال - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٥١ - قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في دورتها السادسة والعشرين التي عُقدت في بيروت في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠، باعتماد عدد من القرارات، والتي يعرض فيما يلي بعضها على المجلس.

الإعلان التوجيهي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن إيلاء اهتمام أكبر للسياسات المتعلقة بالشباب: فرصة للتنمية

٥٢ - جددت البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التزاماتها تجاه برنامج العمل العالمي للشباب[٢٥] من خلال عدد من التدابير الملموسة، بما في ذلك وضع سياسات وطنية للشباب، وإشراك الشباب في صياغة هذه السياسات، فضلا عن تحسين التنسيق الوطني بشأن السياسات المتصلة بالشباب.

---

(٢٤) انظر LC/G.2361 (CRm.10/8).

(٢٥) قرارا الجمعية العامة ٥٦/٨١ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٦٢/١٢٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٥٣ - وشددت أيضا على أهمية أن تواصل اللجنة الاضطلاع بدورها كمركز إقليمي في المجالات التالية: (أ) تعزيز القدرات الوطنية للبلدان الأعضاء في اللجنة في مجال إعداد السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي تستهدف الشباب؛ (ب) وتنشيط وتوسيع دور آليات التنسيق الوطنية؛ (ج) وإعداد تقارير إقليمية دورية عن التطورات؛ (د) وتعزيز دور المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء في اللجنة؛ (هـ) وتبادل الخبرات بين بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ (و) واعتماد السياسات المتعلقة بالشباب كموضوع رئيسي خلال الاجتماع المقبل لآلية التنسيق الإقليمي في عام ٢٠١٠؛ (ز) وتعزيز التعاون والتنسيق بين اللجنة وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي.

تعزيز مؤسسات وموارد القطاع العام لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية

٥٤ - دعت اللجنة بلدانها الأعضاء إلى ما يلي: (أ) مواصلة تحديث وتطوير مؤسسات وموارد القطاع العام؛ (ب) والاستفادة من النجاحات التي تحققت من خلال تنفيذ استراتيجيات تطوير وتحديث القطاع العام؛ (ج) واستثمار موارد إضافية لتلبية طلبات البلدان الأعضاء في مجال بناء قدرات العاملين في القطاع العام.

٥٥ - وطلبت اللجنة من أمانتها ما يلي: (أ) متابعة مبادرات تطوير القطاع العام الناجحة التي اتخذها بعض البلدان الأعضاء بهدف تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ب) وتعزيز برامج التطوير المؤسسي من خلال تعزيز البحوث التحليلية والخدمات الاستشارية والتدريب؛ (ج) والاسترشاد بالنماذج الدولية والإقليمية الناجحة؛ (د) وكفالة إتاحة مزيد من الموارد البشرية والمالية اللازمة لإنجاز الأعمال المعيارية والتنفيذية المطلوبة لوضع برامج لتطوير وتحديث القطاع العام.

أداة الرصد العربي للأهداف الإنمائية للألفية من أجل تقدم المجتمع

٥٦ - دعت اللجنة بلدانها الأعضاء إلى تعزيز التنسيق بين المكاتب الإحصائية الوطنية وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات عن طريق اتخاذ التدابير التالية: (أ) تحديد الأولويات ووضع استراتيجية لتوفير بيانات لجميع المؤشرات؛ (ب) وتحديد سبل تحسين الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بمؤشرات التنمية؛ (ج) وكفالة أن يكون ما يُستند إليه من بيانات وصفية مطابقا للمبادئ التوجيهية الموحدة.

٥٧ - وطلبت اللجنة إلى أمانة الإسكوا أن تضع أداة رصد للأهداف الإنمائية للألفية لقياس تقدم المجتمع نحو تحقيق هذه الأهداف، وذلك عن طريق ما يلي: (أ) دعم البلدان الأعضاء في

الإسكوا، وفقا لاحتياجاتها ومتطلباتها؛ (ب) وتقييم جودة البيانات الوطنية ومؤشرات التنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

التنمية الاجتماعية

٥٨ - أيدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تغيير عنوان البرنامج الفرعي ٢ للإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين من ''السياسات الاجتماعية المتكاملة'' إلى ''التنمية الاجتماعية''.

إقرار التعديلات التي أُدخلت على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

٥٩ - أقرت اللجنة التعديلات التي أُدخلت على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وطلبت إلى الأمينة التنفيذية متابعة تنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك الأنشطة التي يُضطلع بها للتصدي لأي متغيرات قد تطرأ في منطقة اللجنة.

اعتماد التقارير الختامية للهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٦٠ - اعتمدت اللجنة التوصيات الواردة في تقارير هيئاتها الفرعية ودعت بلدانها الأعضاء إلى التعاون مع اللجنة في اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة تنفيذ هذه التوصيات.

اعتماد مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

٦١ - اعتمدت اللجنة مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.